ثانياً: النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأصيل للنظام الرئاسي. ويتميز هذا النظام بالفصل الشديد بين السلطات. فهناك من ناحية؛ رئيس الدولة الذي يرأس السلطة التنفيذية ويُنتخَب عملياً مباشرة من الشعب ويعاونه في مهامه الوزراء الذين يعتبرون مسؤولين أمامه فقط، ومن ناحية ثانية البرلمان (الكونغرس) الذي يتولى السلطة التشريعية. ولا يحق لرئيس الدولة حل الكونغرس، كما لا يحق لهذا الأخير إجبار الرئيس أو وزرائه على الاستقالة.

المؤسسات السياسية

جاء الدستور الأمريكي لعام 1787 بنظام سياسي قال عنه "الكسي دو توكوفيل" في كتابه: "الديمقراطية في أمريكا" (1835) بأنه "يشكل كشفاً أصيلاً في علم السياسة المعاصر". وتتجلى الأصالة التي أتى بها الدستور بالمبدأ الاتحادي الذي اعتُمد كأساس لبناء الدولة. وبالنموذج الجديد للعلاقة بين السلطات العامة ولاسيما السلطتين التنفيذية والتشريعية والتي أدت لوصف النظام بالنظام الرئاسي.

ـ الكونغرس

يسمى البرلمان في الولايات المتحدة "الكونغرس" وهو الذي يتولى السلطة التشريعية بالإضافة لبعض الصلاحيات الأخرى.

أ- **تنظيم الكونغرس**: يتألف الكونغرس من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

1- **مجلس النواب**: وهو يمثل الشعب الأمريكي باعتباره كياناً واحداً. وينتخب من طرفه على أساس ممثل واحد لكل 400 ألف ناخب تقريباً. وينتخب النواب لمدة سنتين بالاقتراع الفردي الأكثري ذي الدورة الواحدة.

2- **مجلس الشيوخ**: وهو يمثل الولايات على أساس مندوبين اثنين لكل ولاية بغض النظر عن عدد السكان. وينتخبون لمدة ست سنوات، ويجرى تجديد ثلث أعضاء المجلس كل سنتين.

هذا ويعتبر نائب رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة، حكما رئيسا لمجلس الشيوخ.

ب- **صلاحيات الكونغرس**: يتولى الكونغرس الأمريكي أساسا صلاحيات السلطة التشريعية، إلا أنه يقوم إلى جانب ذلك ببعض الصلاحيات الأخرى.

1- **الصلاحيات التشريعية**: يتمتع مجلسي الكونغرس على قدم المساواة بممارسة سلطة التشريع، وذلك باستثناء التشريع في المسائل المالية حيث يعود حق المبادرة فيها لمجلس النواب فقط.

وقد حدد الدستور الاتحادي الصلاحيات التشريعية للكونغرس بطريقة الحصر. وشملت هذه الصلاحيات حق فرض الضرائب وعقد القروض وصك النقود والمعايير والأوزان والمقاييس وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية وتحديد شروط الجنسية واكتسابها، وتنظيم قضايا الدفاع الوطني ومسائل الحرب والسلم وتحديد الشروط لقبول أعضاء جدد في الاتحاد، والتشريع في قضايا الإفلاس والملكية الأدبية والفنية وإقامة مكاتب البريد وطرق المواصلات.

إلا أن الكونغرس استطاع بفضل الاجتهاد والضرورة العملية أن يوسع من نطاق صلاحياته التشريعية لتشمل معظم النواحي الاقتصادية والمالية الدفاعية.

ولإقرار أي مشروع قانون من قبل الكونغرس يجب التصويت عليه بالموافقة في كلا المجلسين. وإذا حدث خلاف بينهما حول مشروع ما، فستُشكَّل لجنة توفيقية من بعض أعضاء المجلسين لوضع نص موحد لمشروع القانون يوافق عليه المجلسان. وإذا لم تتوصل اللجنة إلى اتفاق يتم الاستغناء عن المشروع.

ويحال مشروع القانون بعد التصويت عليه بالموافقة من طرف مجلسي الكونغرس إلى رئيس الجمهورية لتوقيعه ونشره في الجريدة الرسمية لكي يصبح قابلا للتنفيذ.

2- **الصلاحيات الأخرى**: يتمتع الكونغرس الأمريكي بالإضافة لصلاحيات التشريع باختصاصات أخرى من أهمها:

ممارسة صلاحيات السلطة التأسيسية: فالكونغرس يتمتع بحق اتخاذ المبادرة لتعديل الدستور. وهو الذي يقوم بإقرار مشاريع التعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء. إلا أن التعديل لا يصبح قابلاً للتطبيق إلا بعد مصادقة السلطات المختصة في ثلاثة أرباع الولايات الأعضاء عليه، وتستطيع الولايات الأعضاء أن تتخذ أيضاً من جهتها المبادرة لتعديل الدستور الاتحادي، بدراسته وإقراره من خلال موافقة السلطات المختصة في ثلثي الدول الأعضاء عليه.

ممارسة صلاحيات انتخابية استثنائية: فعندما لا يحصل المرشحون لانتخابات رئاسة الجمهورية على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين الرئاسيين، يقوم مجلس النواب بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه. إلا أنه نتيجة لنظام الثنائية الحزبية فإن هذه الحالة لم تحصل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية إلا نادراً.

يحق للكونغرس مراقبة سير العمل في المصالح الاتحادية العامة. كما يتمتع مجلس الشيوخ بسلطات هامة فيما يتعلق بضرورة موافقته على تعيين سكرتيريي الدولة وبعض كبار الموظفين وخاصة في السلك الدبلوماسي.

ويتمتع مجلس الشيوخ، بمفرده أيضاً، بصلاحية التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يوقعها رئيس الجمهورية باسم الولايات المتحدة. ولا تعتبر هذه الاتفاقيات نافذة إلا بعد موافقة مجلس الشيوخ عليها بأغلبية الثلثين.